

الإفلاس يضرب الشركات السعودية



وبحسب البيانات الصادرة عن الشركة التي تتخذ من أكسفورد مقرا لها، فقد أفلس 175 شركة سعودية رسميا، أو باشرت إجراءات الإفلاس، خلال فترة وجيزة لم تتجاوز 90 يوما، وتحديداً منذ يناير 2026 وحتى مارس من العام نفسه.

وتفصح هذه الأرقام زيف الادعاءات الرسمية حول نجاح خطط التنويع الاقتصادي، حيث كشفت مراجعة إضافية أجرتها منصة "دراويز" لأسماء الشركات المعلن عن إفلاسها أن الكثير منها مرتبط بشكل مباشر بمشاريع "رؤية 2030" المتعثرة.

ويبدو أن هذه الشركات سقطت ضحية للرهانات الوهمية والوعود التي لم تتحقق، بالإضافة إلى تضررها المباشر من الضرائب الباهظة التي فرضها محمد بن سلمان لتمويل مغامراته السياسية والعسكرية.

كما تشير التقارير إلى أن الفوضى الاقتصادية والإدارية التي تضرب الوزارات السعودية لعبت دورا محوريا في هذا السقوط الجماعي للشركات.

إن هذا الحجم الهائل من الإفلاسات في غضون ثلاثة أشهر فقط يؤكد أن البيئة الاستثمارية في السعودية باتت طاردة وغير مستقرة، وأن القطاع الخاص يختنق تحت وطأة الجباية وسوء الإدارة، مما يضع مستقبل البلاد الاقتصادي أمام نفق مظلم يهدد بانتهيارات أوسع في ظل ارتهان القرار الاقتصادي لرؤية فردية أثبتت الأرقام فشلها الذريع.